عميد كلية الصيدلة لـ«الوطن»: انقطاع الدواء أمر بالغ الخطورة

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: ارتفاع أسعار الأدوية ٥٠ بالمئة تجنباً لفقدانها

محمد منار حميجو

أصدرت مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة أمس نشرة جديدة لأسعار الأدوية التي عدلت بموجبها أسعار الأدوية وذلك بسبب تعديل سعر الصرف وفق نشرة مصرف سورية المركزي التي صدرت في الرابع والعشرين من الشهر الماضي.

وأكد رئيس فرع دمشق لنقابة الصيادلة حسن ديروان أن نسبة رفع الأدوية حسب النشرة الجديدة بلغت ٥٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الغاية هي تأمين الأدوية المفقودة وتجنباً لفقدان أي أنواع أخرى من الأدوية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعرب ديروان عن أمله أن يتم تأمين الأدوية المفقودة بعد هذا الرفع، لافتاً إلى أنه في الفترة الماضية بدأ هناك فقدان للعديد من الأدوية من المستودعات وبالتالي كان لا بد من رفع الأسعار حتى لا يكون هناك فقدان لأصناف جديدة من الأدوية.

من جهتها كشفت عميدة كلية الصيدلة في جامعة دمشق لمى يوسف أن الدواء هو سلعة كباقي السلع له آلية تسعير وهذه الآلية تأخذ بالحسبان المواد الأولية الداخلة في صناعة الدواء والأغلبية العظمى منها مستوردة وبالقطع الأجنبي، مضيفة: كما أن هناك كلفاً أخرى تتحملها شركات الأدوية الوطنية وهي عمليات التصنيع التي تستوجب آلات وأشخاصاً مشغلين لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبرت يوسف أن ارتفاع أسعار الصرف أثر في الشركات المنتجة للأدوية، مشيرة إلى أن ذلك أثر في طيف واسع من السلع وليس فقط في موضوع الأدوية وبالتالي لا تحمل الصناعة الدوائية ولا الصيادلة فوق طاقتهم باعتبار أن المعادلة واضحة هناك ارتفاع في أسعار الصرف وتخفيضها ليست مهمة الصيادلة أو الصناعة الدوائية بل هذا موضوع متعلق بسياسات مالية ومن المعروف أن بلدنا عانى ويعاني وضعاً اقتصادياً صعباً نتيجة الحصار المفروض عليه.

وأضافت: ننظر إلى الدواء على أنه سلعة من الواجب علينا تأمينها وأن انقطاع الدواء في السوق أمر بالغ في الخطورة على المرضى وخصوصاً الذين يعانون أمراضاً مزمنة وهذا ما يشكل خطورة على حياتهم، لافتة إلى أن البلد يمر حالياً في لحظة حرجة جداً وسيكون لها انعكاساتها على كل شيء، مشيرة إلى ضرورة تشجيع الصناعة المحلية وأن تستمر المصانع في العمل حتى تدور عجلة الإنتاج.

وأشارت إلى أن الكثير من الصيادلة تضرروا بشكل كبير نتيجة فقدان العديد من الأصناف حتى إن العديد منهم أغلقوا صيدلياتهم بسبب عدم تزويد المستودعات لهم بالكثير من الأدوية لأسباب لها علاقة في تسعير الأدوية وبالتالي فإن كل صيدلي يتمنى أن يتم توافر الدواء بسلاسة ومن دون معاناة وأن يكون المواطن قادراً على شراء الدواء، معتبرة أن الصيدلي هو خط الدفاع الأول في المنظومة الصحية وأن المواطن يلجأ له في بعض الأحيان قبل الذهاب إلى الطبيب.

ولفتت إلى أن القدرة الشرائية للمواطن السورية حالياً منخفضة جداً ودخل المواطن منخفض للغاية وبالتالي فإن الأزمة متعددة الأوجه ومتعددة الأطراف والكل يعاني، مشيرة إلى ضرورة أن يكون هناك حلول جذرية تضمن توافر الدواء وسلاسة وصوله إلى الصيدليات.

التخدير يومين في الأسبوع فقط!

مشفى القدموس الوطني يعمل على المولدات ومن دون طبيب أشعة

طرطوس - ربا أحمد

في منطقة تعد الأشد حاجة وبعداً جغرافياً يقبع مشفى القدموس الوطني في منطقة القدموس بمحافظة طرطوس، الذي يلبي الآلاف من المرضى في منطقة القدموس وريف بانياس الذين لولا وجوده لاحتاجوا إلى عشرات الكيلومترات للوصول إلى أقرب مشفى.

هذا الوضع الاستثنائي لم يشفع له للتعامل معه بشكل استثنائي أيضاً، بل يحاول سد رمق حاجات المرضى بأقل الإمكانيات، حيث أكد عدد من المرضى لـ«الوطن» أن عدد الأطباء قليل جداً والعيادات الخارجية في معظم الأوقات بلا أطباء، إضافة إلى عدم توفر جهاز الطبقي المحوري ما يسبب إرباكاً كبيراً في حوادث السير حيث يضطر أهل المصاب لنقله إلى أي مركز يوجد فيه جهاز طبقي محوري ومن ثم يعاد إلى مشفى القدموس، ولفت المرضى إلى عدم توفر بعض الأدوية الضرورية كالسيرومات، وقلة أيام عدد العمليات حيث يضطر مريض العملية الإسعافية للتوجه إلى مشفى آخر لعدم توفر أطباء التخدير.

ولمعرفة حقيقة الأمر تواصلت «الوطن» مع مدير مشفى القدموس الوطني د. سليمان بدر الذي أوضح أن المشفى لم يزود بطبقي محوري على الرغم من المطالبة دائماً بخط ساخن للمشفى، إلا أن الأمر لم يلب وهذا يؤثر سلباً في عمل الأجهزة الطبية.

وعن سبب عدم توافر الكثير من المواد الطبية، أشار بدر إلى أن توافر الأدوية مرتبط بما تزوده مديرية الصحة به على اعتبار أن الاستجرار وزاري.

وبخصوص عدم وجود سوى سيارة صحية واحدة، لفت إلى أنه في السابق زود المشفى بسيارتين ولكن بسبب تقاعد أحد السائقين تم سحب سيارة من المشفى وبقيت واحدة.

يذكر أن المشفى يخدم يومياً من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مواطن من القدموس وريف بانياس وريف مصياف أيضاً، وتتوافر فيه أقسام كلية وداخلية وتوليد وحواضن وغيرها الكثير، ومن دون أي أجر يسند المشفى ولو بأقل المتطلبات الأساسية.

لمدة يومين فقط حيث تجرى أحياناً ١٤ عملية في اليوم.

ولتزيد المعاناة حملاً فإن كهرباء المشفى تعمل عن طريق المولدات على الرغم من المطالبة دائماً بخط ساخن للمشفى، إلا أن الأمر لم يلب وهذا

مدير التموين: معظم مخالفات غش الألبان والأجبان بإضافة النشاء والزبدة النباتية وزيادة نسبة الملح

حماة- محمد أحمد خبازي

يرى مواطنون في حماة أن شراءهم الألبان والأجبان محفوف بالمخاطر، إضافة للغلاء الفاحش الذي اشتد مؤخراً وأحكم طوقه حول عنق المواطن في كل المواد وليس الأجبان والألبان فقط!.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن الغش في هاتين المادتين، جعلهم يعدون للعشرة - بحسب تعبير أحدهم - قبيل التورط وشراء كيلو لبن أو جبن. وأوضحوا أن نسبة الغش أصبحت كبيرة، وأن كلامهم بعد تجربة، فقد اشتروا لبناً وتبين أنه مغشوش بالنشاء، وكذلك الجبن بالنشاء وبنسبة الملح.

وذكر بعضهم أنهم اشتكوا لحماية المستهلك بحماة فأنصفتهم وخالفت الباعة، فيما اكتفى آخرون بإعادة ما اشتروه لباعته واسترداد ثمنه!. على حين لفت آخرون إلى أنهم تحملوا الخسارة، ورموا ما اشتروه من لبن وجبن في حاوية القمامة، كيلا يعرضوا الباعة للغرامات والعقوبات وقد تتضمن السجن، وهم لا يريدون أن يكونوا السبب في ذلك - كما قال أحدهم - مفضلين أن يكون العقاب ربانياً!.

وأشار مواطنون آخرون إلى أن أسعار الألبان والأجبان لحقت هي الأخرى بأسعار المواد الغذائية وغير الغذائية، ليصبح شراؤها عسيراً وبالحدود الدنيا.

وكشف بعضهم أنهم يشترون الجبن بالقطعة ووزنها بحدود نصف كيلو وسعرها مابين ٩ – ١١ ألف ليرة، واللبن بالكيلو وسعره ٨٠٠٠ ليرة وقد كان قبل أيام معدودة ٦٠٠٠ ليرة، فيما سعر كيلو لبن البقر ٥٠٠٠ ليرة وقد كان ٤٠٠٠ ليرة.

ومن جانبهم بيّن العديد من الباعة في سوق اللبن بحماة لـ«الوطن» أن الأسعار ارتفعت مؤخراً بنسبة ٣٥ إلى ٤٥ بالمئة، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وخصوصاً أسعار الحليب وحوامل الطاقة، أو تكاليف الطاقة البديلة. وأوضح بعضهم أن البيع ضعيف نسبياً لضعف قدرة المواطنين الشرائية. ولكن ما يعوض ذلك هو البيع للمطاعم والفنادق بحماة والعاصمة.

ومن جهته بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن» أن حماية المستهلك تراقب معامل ومشاغل وورشات تصنيع الألبان والأجبان، وتضبط المخالفات وتعاقب المخالفين.

وأوضح أن معظم المخالفات تتعلق بغش الألبان والأجبان بإضافة النشاء، والزبدة النباتية كدسم، وكذلك زيادة نسبة الملح بالجبن. ولفت إلى أن الدوريات تظمت مؤخراً العديد من الضبوط بحق منشآت ومشاغل ارتكبت مخالفات من هذا النوع.

مدير السياحة: مراقبة المنشآت للتأكد من مطابقتها للمواصفات

المطاعم في السويداء تعاني قلة السياح وزيادة أسعار المواد الغذائية

السويداء- عبير صيموعة

أكد أصحاب المطاعم السياحية في السويداء لـ«الوطن» أن تقلب الأسعار للمواد الأولية انعكس بشكل سلبي جداً على عمل المطاعم مشيرين إلى أنه خلال فترة الأشهر الخمسة الأخيرة جرى تعديل أسعار المنتجات لأكثر من أربع مرات وكان لذلك أثر سلبي على ثقة المستهلك من جهة وخسارة المنشأة مالياً من جهة أخرى لعدم قدرتها على تغيير الأسعار يومياً للوجبات بما يتوافق مع أسعار مكوناتها من مواد بالأسواق سواء اللحوم البيضاء منها أم الحمراء إضافة إلى الخضر وأسعار الزيوت والسمون ناهيك عن انقطاع التيار الكهربائي وشراء المياه وشراء المازوت للمولدات. والغاز الصناعي والتي يتم تأمين معظمها من السوق السوداء لعدم كفاية الكميات الموزعة منها وخاصة للمطاعم التي تعمل فعلياً على أرض الواقع الأمر الذي أدى إلى فرض واقع سيئ ينذر بانهيار أهم مقومات القطاع السياحي والمتمثل بمنشآت الإطعام.

كما أكد عدد من أصحاب المطاعم أن واقع العمل المفروض على المنشآت السياحية الخاصة بالإطعام (المطاعم) أدى إلى لجوء بعض ضعاف النفوس إلى القيام بعملية غش بالتصنيع أو التقليل من وزن المنتج حتى يوسعوا شريحة المستهلكين وهذا له تأثير سلبي كبير على صحة المستهلك وعلى باقي المطاعم الذين لا يرضون بهذا الغش.

وأشاروا إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأولية الداخلة في التصنيع أدى إلى ارتفاع أسعار المأكولات والوجبات بالتوازي مع ارتفاع أدوات تشغيل المنشأة من مازوت وغاز مع ضعف القدرة الشرائية للمواطن وانعدام الدخل لدى الكثيرين الأمر الذي فرض بالضرورة أن تنحصر شريحة المستهلكين المستهدفة في السويداء بالمغتربين القادمين لقضاء إجازة أو من الأهل الذين يتلقون دعماً من أبنائهم المسافرين.

وأكد أصحاب المطاعم أن الوضع الأمني المتردي في المحافظة أبقاها بعيداً عن مقصد السياحة وانعكس سلباً على حركة السياح القادمين إليها وحرم جميع المنشآت السياحية منها.

بدوره مدير سياحة السويداء جلال السيقلي أكد لـ«الوطن» أنه من خلال عمل المديرية في متابعة ومراقبة المنشآت السياحية من (إطعام ومبيت) لتكون مطابقة للمواصفات القانونية في جميع خدماتها كانت شكاوى أصحاب المنشآت حقيقية و(هو وضع عام على ساحة القطر) جراء معاناتهم من انقطاع التيار الكهربائي وعدم استقرار أسعار المواد الأولية إضافة إلى التوتر الأمني وإن بات مؤخراً يميل إلى الاستقرار مشيراً أنه في الأزمات دائماً القطاع السياحي أول المتضررين وآخر المتعافين.

وأوضح السيقلي أنه بناء على توجيهات وزارة السياحة وسعيها لإنعاش السوق السياحي تم وضع خطة متكاملة تقوم على عدة مقترحات تحتاجها المحافظة منها التعاون مع دائرة الآثار في السويداء للحفاظ على الموروث الأثري وتخديم المواقع بما يلزم السائح للقيام بجولته بيسر وإحداث متحف عمالقة الفن في السويداء وخصوصاً أن المكان المقترح الذي يعود لمنزل الفنانة أسمهان وزوجها الأمير حسن الأطرش هو بحد ذاته متحف تاريخي يعود للعام ١٩٤٣ إضافة إلى إحداث منصة إلكترونية لعرض المنشآت السياحية في السويداء من مطاعم وفنادق ترتقي بالمستوى المطلوب خاصة مع ما تحتضنه المحافظة من تراث مادي (مواقع أثرية– مغر– أودية) وتراث لا مادي يميزها عن غيرها من المحافظات حيث لا تخلو كل قرية من معلم أثري أو طبيعي أو غيرها.